كالابتدا الخاص بمنى في قولك سرت من القلعة الي الازهر فمعناه من الابتدا الخاص بكونه من القلعة ومتعلق معنى الحرف هو المعنى المطلق كمطلق الابتدا الشامل لكونه ابتدا سير من القلعة او غيرها او ابتدا اكل او ابتدا شرب او ابتدا اعطا او غير ذلك فاذا اردنا تفسير معنى الحرف قلنا من معناها ابتدا مخصوص كابتدا الغاية المكانية اي المسافة اي من مكان مخصوص والي معناها كل انتها مخصوص وفي معناها كل ظرفية مخصوصة وفي معناها كل تعليل مخصوص وعلي معناها كل استعلا مخصوص فهذه المعاني المخصوصة هي معاني الحروف المستقلة في التركيب الخاصة الجزئية لما كانت الحروف حروفا بل كانت اسما لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى ومطلق الابتدا مثلا مستقل بالمفهومية اي ملحوظ للعقل بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه من غير ان يتوقف تعقله علي تعقل الغير ومعنى الحرف نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية فلا يصلح ان يحكم عليه ولا به فمن سرت من البصرة فمعناه ابتدا سير مخصوص فان لاحظه العقل من حيث تركيب الحرف مع غيره صح ان يحكم عليه وبه وان لاحظه من حيث انفراده لم يصح ان يحكم عليه وبه والحاصل ان الموضوع له الحروف الجزئيات المستحضرة بالامور الكلية لا الكليات مع شرط الاستعمال في الجزئيات فهذا الكلي هو متعلق معنى الحرف علي الصحيح من البيانيين لا معناه وليس متعلق معنى الحرف هو مجروره خلافا للخطيب ولا ما يظهر في بادي الراي من انه ما تتعلق به من فعل او شبهه كما هو اصطلاح النحويين **والمعنى الموضوع له الحرف** ليس المعاني الجزئية بل هو **هذه المعاني المطلقة عند الجمهور** وتبعهم السعد وبما كان المتبادر من وضع الشيء للشيء صحة استعماله فيه استدرك عليه بقوله **لكن الواضع شرط استعماله** اي الحرف **في جزئي مخصوص من جزئياتها** اي جزئيات المعاني المطلقة

لانها لا تظهر الا اذا انضم الحرف الي غيره صح مع

والحروف

والحروف والضماير والاسما الموصولة واسما الاشارة كلية وضعا جزئية استعمالا اي اللفظ الموضوع جزئي والمعنى الموضوع له كلي وآلة الوضع كلية اي وسيلته وهي استحضار الواضع الموضوع له وهي استحضار الواضع الموضوع له والصحيح قول العضد ان الموضوع والموضوع له هذه الالفاظ جزئي وآلة الوضع كلية حينئذ فمهم يبني علي مذهبهم **كون الحروف مجازات لا حقايق لها** اي قول الجمهور غير معول عليه لانه يلزم عليهم محظوران الاول كون الحروف اسما بالنظر الي وضعها للمعاني المطلقة وحروفا بالنظر الي الاستعمال في المعاني المخصوصة وهو تناقض ظاهر البطلان الثاني كون الحروف مجازات لا حقايق لها لانه يشترط في الحقيقة ان تكون موضوعة وان تكون مستعملة اذ هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فهي منتفية لانتفا الاستعمال اي لم تستعمل دايما الا في غير ما وضعت له وهو المعاني الجزئية ولم تستعمل ابدا في المعاني المطلقة بل لا يصح استعمالها فيها اذ لو استعملت فيها لكانت اسما لا حروفا ولو كانت موضوعة للمعاني المطلقة كما قال الجمهور لصح ان تستعمل فيها فيلزم الجمهور صحة استعمال الحروف في المستقل بالمفهومية اذ يكفي في صحة الاستعمال علاقة الوضع وهي موجودة وكونه مخالفا لشرط الواضع لا ينافي صحة الاستعمال واستعمال الحرف في المعنى الاسمي ظاهر البطلان واجيب بانهم لا يلزمهم ذلك لان استعمال اللفظ الموضوع للمطلق في الجزئي ليس مجازا علي الاطلاق بل ان استعمل فيه باعتبار ما في ضمنه من المعنى الكلي كان حقيقة علي ان الكمال ابن الهمام اختار ان استعمال ما ذكر حقيقي مطلقا **وبعض من ونق لتحقيقه** اي وافق الصواب في اثبات معنى الحرف علي وجه الحق كالعضد والسيد وكان الاولي حذف بعض لانه يوهم ان بعض الموفقين كالمهدي للصواب الا ان يريد ببعض من وفق المتصرح بالتحقيق **جعل الموضوع له** اي الحرف والاولى ان يقول جعله

Copyright © King Saud University